CD/PV.586
7 March 1991
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثمانين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٧ آذار/مارس ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كارل - ماغنوس هيلتنيوس (السويد)

ح٠٦٣٢/GE.91-60454

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٨٦ لمؤتمر نزع السلاح .

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن ترحيبي الحار بوكيل الامين العام للامم المتحدة لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي آكاشي ، الذي انضم الينا اليوم في هذه الجلسة العامة . ووكيل الامين العام هو المسؤول عن خدمات مؤتمرنا الفنية ، وأود أن أشكره على الاهتمام الذي أبداه بعملنا ، وأيضا على دعمه الواضح لانشطة مؤتمرنا .

وأود أن أشير الى أن غدا ، ٨ آذار/مارس ، هو يوم المرأة الدولي ، وهو يوم يحتفل به عالميا اعترافا بدور المرأة في جميع ميادين نشاط الانسان . ويسعدني اليوم أن أرحب بالمشتركين والمشتركات في مؤتمر المرأة الذي يتناول العلاقة بين الاسلحة والبيئة وأود أن أعرب لهن ، وكذلك للنساء المشتركات مباشرة في عمل مؤتمرنا ، عن تهانينا الحارة بمناسبة يومهن ، الذي نشارك فيه مشاركة كاملة . وفي كل عام ، شارك مؤتمر نزع السلاح في الاعتراف باهمية دور النساء وتلقى وجهات نظر منظماتهن المجتمعة لمناقشة المشاكل العالمية الهامة . لقد أرسل مؤتمر المرأة رسالة الينا ، سأطلب من الامين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة أن يقرأها على الوفود للعلم . وأدعو السفير كوماتينا الى القاء كلمته .

السيد كوماتينا (الامين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة): فيما يلي: البيان الذي وجهته المشتركات في مؤتمر المرأة بشأن العلاقة بين الاسلحة والبيئة الى أعضاء مؤتمر نزع السلاح:

"منذ عام مضى ، وجهنا نحن المشتركات في تجمع ٨ آذار/مارس للنساء ، كلمة اليكم الذين أنتم أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، بشأن القضايا المدرجة في جدول الأعمال المعروض عليكم نظرا للتغيرات الهائلة التي حدثت في أوروبا ، ولقلقنا بشأن الآثار الصحية والبيئية للاشعاع النووي الناتج عن انتاج الاسلحة وتجاربها . وأسعدنا أن نلاحظ أنه خلال الاشهر التالية ، تناول عدة أعضاء والعديد من غير أعضاء هذا المؤتمر هذه القضايا في بياناتهم التي وجهوها الى هذه الهيئة ، والى المؤتمر المعني بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي عقد في نيويورك خلال كانون الثاني/يناير من هذا العام .

"لقد أبرزت حرب الخليج أهمية التقدم في القضايا البالغة الاهمية المطروحة على هذا المؤتمر . ونود أن نشير على وجه التحديد الى ضرورة الاسراع في ابرام اتفاقية حظر استحداث الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها واستخدامها والمتعلقة بتدمير هذه الاسلحة ، والى ضرورة احراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي ، وابرام صك دولي ملزم يحظر الهجوم على المرافق النووية باعتبارها أسلحة اشعاعية محتملة .

"أبرزت الاحداث الاخيرة أيضا اهمية تعزيز معاهدة عدم الانتشار . وتحقيقا لهذه الغاية ، نعتبر أن انجاز الاهداف المعرب عنها في ديباجة هذه المعاهدة وفي مادتها السادسة - وعلى وجه التحديد وقف التجارب النووية ونزع السلاح النووي - أمرين أساسيين للحفاظ على هذه المعاهدة وتعزيزها فيما بعد عام ١٩٩٥ . وفي حين يرحب باعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، نحث المؤتمر على أن يتجاوز المداولات وأن يعطي لهذه اللجنة ولاية للتفاوض على معاهدة لحظر شامل للتجارب .

"لقد أثبتت حرب الخليج الاضرار الهائلة التي تلحقها الاسلحة والحرب بالبيئة . لقد قام مؤتمرنا بدراسة حالة افرادية بشأن ما للحرب من أثر على البيئة . ورغم أن المعلومات الكاملة بشأن الآثار على البيئة ليست متاحة بعد وربما تحتاج الى شهور أو سنين لتقييمها ، يتنبأ كثير من الخبراء أن حرائق آبار النفط قد يستغرق اطفاؤها من سنة الى خمسة سنوات ، وأن مشاكل بيئية خطيرة ستحدث وستقوض أساس الحياة في المنطقة وفيما يتجاوزها .

"ومع ما يواجهه عالمنا من أزمة بيئية خطيرة ، يقلقنا عدم ايلاء اهتمام كاف للتكاليف البيئية الواقعية والمحتملة لجميع أنواع الاسلحة . وبناء عليه ، نبحث في مشاوراتنا هذا العام العلاقة بين الاسلحة والبيئة - بدءا من استخراج الموارد العالمية للاغراض العسكرية ، ومرورا بانتاج الاسلحة وتجربتها ، الى القواعد العسكرية والمناورات وحتى الحرب . ونرحب بخطط عقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، ونحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة على ادراج القضايا العسكرية في جدول أعمال هذا الاجتماع الهام .

"وينتابنا قلق عميق بشأن المستقبل - فيما يتعلق بأبنائنا وكوكبنا . إن الهدف المتمثل في نزع للسلاح عام كامل ، والذي اعتمدته دورة الامم المتحدة الاستثنائية الاولى المتعلقة بنزع السلاح في عام ١٩٧٨ ، ليس حلما خياليا . إنه ضرورة عالمية من أجل بناء علاقات عادلة والافراج عن الموارد الضرورية لمواجهة الازمات البيئية والانمائية التي تهدد بسلب المستقبل .

"إن مسؤوليتكم هي التفاوض على اتفاقات لنزع السلاح تساعد على الدخول في عالم سالم ومأمون خال من تهديد أسلحة التدمير الشامل . إن العلاقات العالمية ينبغي أن تكون قائمة لا على القوة العسكرية لكن على التعاون" .

الرئيس: أشكر الامين العام للمؤتمر على قراءته للبيان الذي وجهه الينا مؤتمر المرأة ، كما أتمنى للمشتركات في المؤتمر كل نجاح في مداولاتهن .

وقبل أن أبدأ بقائمة المتحدثين لهذا اليوم ، أود أن أسأل عما اذا كان هناك أي وفد يريد التحدث في هذه المرحلة ، فيما يتعلق بالبيان الذي استمعنا اليه توا . أرى أن ممثل فرنسا الموقر يريد ذلك .

السيد بيزانسينو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أود أن أدلي ببيان موجز نيابة عن مجموعة البلدان الغربية ، لكي نرحب هنا اليوم بالمشتركين والمشتركات وفي الاجتماع المنظم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة . اننا ندرك الدور الهام الذي تلعبه المرأة في المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل السلم ونزع السلاح . واستمعنا باهتمام كبير الى الرسالة التي وجهتها الى المؤتمر . والموضوع الذي اختير هذا العام - الاسلحة والبيئة - هو موضوع مناسب بوجه خاص في وقت يوشك فيه نزاع الخليج على الانتهاء . والقلق الذي أعرب عنه فيما يتعلق بالكارثة البيئية الناتجة عن تلوث الخليج واحراق العراق آبار النفط الكويتية ، هو قلق تشارك فيه بالطبع بلداننا: إنها أفعال تستحق الشجب تماما .

لقد أثبت نزاع الخليج أنه في حين أن الاسلحة يمكن بالطبع أن تسبب أضرارا خطيرة للبيئة ، فإن السلوك الاجرامي لبعض القادة الذين يستهزئون بالقانون الدولي هو رغم ذلك الذي يتسبب أولا وقبل كل شيء في أخطر الآثار على بيئتنا الطبيعية . ان انتهاء الحرب في الخليج ونجاح الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي المتحد لتنفيذ القواعد البديهية للقانون هما أمران ينبغي الترحيب بهما باعتبارهما نبأ حسناً للمحافظة على الارواح البشرية ، ولكن أيضا باعتبارهما نبأ حسناً لحماية البيئة . وبالفعل ، فهناك اجراءات يجري تنفيذها فعلا لمحاولة معالجة أسوأ آثار التلوث في المنطقة .

ان سنة ١٩٩٠ هي سنة أمل لجميع الذين يتطلعون الى عالم اكثر سلما تحترم فيه حقوق الانسان . وبعد التغيرات الثورية التي شهدناها في عام ١٩٨٩ ، وبوجه خاص في أوروبا ، شهد العام الماضي الانتهاء من ابرام اتفاق لنزع الاسلحة التقليدية مهما للغاية - معاهدة القوات التقليدية في أوروبا وشهد كذلك تعزيز تدابير بناء الثقة والأمن في اوروبا تعزيزا كبيراً . وقد أمكن ابرام هذه الاتفاقات بفضل التغيرات الايجابية في حالة اوروبا الوسطى والشرقية ، مما مكّن من وضع الاسس اللازمة لنظام جديد أكثر انصافا في القارة القديمة . وقد أضفت قمة مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا الصفة الرسمية على هذا الوضع الجديد للأمور في ميثاق باريس الذي وضع من أجل أوروبا جديدة . وبناء عليه ، لا يمكننا إلا أن نرحب بهذا التقدم ، وأن نأمل أن تتدعم الاتجاهات الايجابية التي ظهرت على هذا النحو وأن يبنى عليها في المستقبل .

وينبغي أن يكون هذا المثال للتعاون بين أعداء الأمس مفيداً لمناطق أخرى في العالم . ونحن نفكر هنا بوجه خاص في منطقة الخليج والشرق الأوسط بوجه عام .

شهدت سنة ١٩٩٠ تقدما أيضا في ميادين أخرى لتحديد الأسلحة ، نأمل أن تؤدي سريعا الى اتفاقات: بشأن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، فيما يتعلق بالأسلحة النووية للدولتين العظميين ؛ وفيما يتعلق بمفاوضات الأسلحة الكيميائية التي تستحوذ على الجانب الأكبر من جهود مؤتمر نزع السلاح .

إن أزمة الخليج التي انطوت على تهديد خطير باستخدام الأسلحة الكيميائية بيّنت لنا ، اذا كنا في حاجة الى بيان ، أن هناك ضرورة ملحة لتحقيق حظر عالمي لهذه الأسلحة . وينبغي اذن لمؤتمر نزع السلاح ان يضاعف جهوده لوضع صيغة تتسم بسعة الخيال يمكن بواسطتها حل المشاكل النهائية البالغة التعقد التي ينطوي عليها مثل هذا الاتفاق . ونحن على ثقة بأنه مع توفر حسن النية من جانب الجميع ، سيكون من الممكن الانتهاء من صياغة هذه الاتفاقية في المستقبل القريب ، من أجل تعزيز الأمن للجميع .

وخارج الميدان الكيميائي ، ينبغي للمؤتمر أيضاً مواصلة إيلاء اهتماماً كافياً للمسألتين الهامتين المتصلتين بالأسلحة النووية ومنع ساق التسلح في الفضاء الخارجي ، والمدرجتين في جدول أعماله . وقد عقدت مجموعة البلدان الغربية من ناحيتها العزم على مواصلة الاسهام على نحو ايجابي في المفاوضات والمناقشات الجارية في هذا المؤتمر .

وأود أن اختتم كلمتي بتأكيد أن مدى ما يشكله حصور ضيوفنا اليوم من تشجيع لنا فيما نبذله من جهود وهذا يكسبهم جزيل شكرنا .

<u>الرئيس</u>: أشكر ممثل فرنسا على بيانه . هل يريد أي وفد آخر القاء كلمة؟ أرى أن سفير الأرجنتين يريد ذلك .

<u>السيد غارسيا موريتان</u> (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): أود نيابة عن مجموعة الـ ٢١ أن أُعرب عن ارتياحنا لحضور المشتركين والمشتركات في مؤتمر المرأة في هذه الجلسة العامة . إن هذا المؤتمر يبرز أهمية دور المرأة في ميادين دات أولوية هي وثيقة الصلة بصميم بقاء الإنسان والبيئة . وفي عالم متزايد الترابط باستمرار ، يبدو من الصعب على نحو متزايد فصل قضايا الأمن عن القضايا ذات الصلة لمستقبل الفرد وبكوكبنا . ونحن على يقين أن عقد المؤتمر بشأن قضايا التسلح

والبيئة هو إسهام سيجعل من الممكن توسيع ادراك العالم أهمية معالجة هذه القضايا على نحو قوي وعاجل . ونأمل ، كما حدث في العام الماضي ، أن نتلقى تقريرا عن استنتاجات المؤتمر لتحليلها بعناية . وإذ اكرر شكر مجموعة الـ ٢١ لمؤتمر المرأة ، أود نيابة عن المجموعة أن أتمنى له كل النجاح في مناقشاته .

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): إن اليوم الدولي للمرأة مهرجان دولي هام . ففي هذا اليوم ، تحتفل ٥٠٠ مليون امرأة صينية بذكرى هذا الحدث مع النساء في بقية أنحاء العالم . ويسعدنا للغاية أن يحضر بيننا في هذه الجلسة العامة في عشية هذا المهرجان ممثلات لبعض منظمات النساء الدولية . ويعرب الوفد الصيني عن ترحيبه وتحياته الحارة لهن . ونود أيضا أن نعرب عن تهانينا لجميع النساء الأخريات الموجودات هنا .

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح هو قضية هامة لها صلة بسلم العالم وأمنه وسعادة شعوبه . وهذا العام ، وفقا للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في آخر دورة لها ، بدأنا العقد الثالث لنزع السلاح . والمهام التي أمامنا ستكون أكثر مشقة أيضا ، وسيحتاج الأمر كثيراً إلى الجهود المشتركة للمجتمع الدولي ، بما في ذلك مجتمع النساء .

وقد سبق أن قدم كثير من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك المنظمات النسائية ، إسهامات كبيرة في هذا الصدد ، وسيرداد كبر الدور الذي يلعبه . ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهودها وإسهاماتها .

السيد غاسبار (تشيكوسلوفاكيا): أود نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية ودول أخرى ، أن انضم إلى المتحدثين السابقين وأُعرب عن ترحيبنا الحار بممثلات مؤتمر المرأة ، وكذلك بالنساء في الوفود الحاضرة اليوم في جلستنا العامة هذه في يوم المرأة . والجميع يشعر بأن الكلمة التي استمعنا إليها ، وأيضا المؤتمر الذي سيعقد ، هما أمر هام ومثال لأنشطة المنظمات النسائية التي يضطلع بها من أجل تعزيز السلم والأمن في العالم . وإنه ليشرف وفدي أن يعرب عن تهانيه الخالصة عشية يوم المرأة الدولي للأمهات والزوجات والأخوات والبنات ، ولجميع النساء اللاتي يجعلن حياتنا أكثر راحة ورقة وجمالا . وأتمنى للنساء الحاضرات صحة جيدة ، والسعادة في حياتهن الأسرية ، والتوفيق في عملهن ، وببساطة كل خير .

الرئيس: أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه . هل يريد أي وفد آخر أن يلقي كلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو ذلك . فلنبدأ قائمة المتحدثين لهذا اليوم .

لدعّ على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو يوغوسلافيا وهنغاريا واستراليا وبيرو . الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا ، السفير كالوفسكي .

السيد كالوفسكي (يوغوسلافيا): السيد الرئيس ، يسعدني بوجه خاص أن أُحييك ، بصفتك ممثل السويد الصديقة ، وأن أُعرب لك عن أطيب التهاني توليك من جديد هذا المنصب الهام والمتسم بالمسؤولية . وانتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تحياتي الودية لسعادة السفير راسابوترام من سري لانكا ، الذي رأس بتوفيق كبير المرحلة التنظيمية الأولى لأعمال مؤتمرنا . وأقدم أيضا تحياتي الودية للأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، الذي يمارس بنجاح مهمته كممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر نزع السلاح . وأود أيضا أن أُرحب بيننا بوكيل الأمين العام السيد اكاشي ، وأود أيضا أن أضم صوتي إلى المتحدثين الذين سبقوني وتكلموا ببلاغة عن الدور الهام لحركة النساء بوجه عام ، ولا سيما في ميدان نزع السلاح .

لقد أُفتتحت دورة المؤتمر هذه في ظل حرب الخليج التي انتهت لحسن الحظ . وسببها يكمن في تكديس الأسلحة الذي شجع على الاعتقاد بأن من الممكن تحقيق الأهداف السياسية وغيرها من الأهداف - إلى حد العدوان على بلد صغير من بلدان عدم الانحياز وضمه - من خلال استخدام القوة . والنتيجة كانت بالطبع كارثة أثبتت مرة أخرى أنه ليس ثمة عقل في النزعة إلى تحقيق الأهداف السياسية بالوسائل العسكرية . ومن غير الواقعي أيضا توقع أن من الممكن حفظ السلم والأمن في عالم اليوم دون أن يكون هناك حوار أساسي ودون الوصول إلى حلول دائمة على أساس شامل للمشاكل التي تواجهها الشعوب والدول .

من المعروف تماما أن يوغوسلافيا بذلت جهودا مكثفة لمنع حرب الخليج على أساس المبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمن . وما أن اشتعلت الحرب ، بذلت يوغوسلافيا جهودا لوقفها ولإعادة اقرار السلم . وقد قمنا بأنشطتنا في إطار حركة عدم الانحياز والأمم المتحدة ، بالتعاون مع بلدان المنطقة وباتصال مستمر بالأطراف المشتركة مباشرة أو المعنية .

ورحبت يوغوسلافيا بارتياح بالغ بتوقف الحرب في الخليج وتحرير الكويت وإعادة اقرار سيادته وحكومته الشرعية . إن هذه اللحظة التاريخية لشعب الكويت هي في نفس الوقت انتصار لتطلعات جميع الشعوب والدول في العالم إلى الحرية والسلم .

في هذا العصر الذي يجري فيه إنشاء علاقات جديدة وأكثر عدلا في العالم ، أكد المجتمع الدولي من خلال اجرائه الحاسم عدم جواز قبول سياسة للعدوان والأمر الواقع ، فعزز بذلك إمكانيات واحتمالات بناء سلم وأمن مستقرين لصالح الجميع .

وتواجه اليوم بلدان الخليج والمجتمع الدولي بأسره ، وكذلك حركة عدم الانحياز ، مسؤولية كبيرة والتزاماً بإزالة جميع آثار الحرب الخطيرة ، وتعزيز السلم والأمن وإيجاد استقرار دائم في هذه المنطقة ، وذلك من شأنه خلق الظروف الضرورية لبدء عملية ايجاد حل سريع لأزمة الشرق الأوسط بأسرها .

ومن الجلي أن عملية إنهاء الحرب الباردة هي بالأحرى عملية معقدة . ولا يكفي مجرد حدوث تحوّل من القمة ؛ فمن الضروري أيضا أن يحدث تحوّل جذري في القاعدة الحقيقية ـ في المفاهيم وفي تفهم أي نوع من التوازن في العلاقات الدولية نحن بحاجة إليه فعلا . فمن الواضح أن النظرية القائلة إن توازن القوى ، ومن ثم توازن الخوف ، هو الأساس الوحيد المتين للعلاقات ، لم تعد تستجيب لواقع العالم المعاصر . وتظهر حالياً حاجة إلى توازن للمصالح يصبح هو الأساس الذي تستند اليه القيم والدوافع المشتركة الجديدة .

وما من شك أن التطورات الايجابية الحديثة قد تأثرت بقوة بنجاح المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . والاتجاه نحو الحوار والتعاون يغذي بالتأكيد أمل أن تتحول التعهدات الثنائية ـ ولا سيما في ميدان نزع السلاح ـ إلى الميدان المتعدد الأطراف .

إن ما يبرز الآن على السطح هو بالتحديد تلك العناصر الهامة للأمن والتعاون الدوليين اللذين بذلت جهود شاقة في سياسة عدم الانحياز من أجل تحقيقهما منذ اللحظة التي بدأت فيها هذه السياسة حتى وقتنا هذا . إن ما يمكن أن نلاحظه هو أن سياسة عدم الانحياز لم تكن أبدا مجرد موقف تجاه الكتل ولكنها كانت ولا تزال سياسة وطاهرة ذات قاعدة أوسع بكثير ، ورد فعل للعلاقات الدولية التي ينبغي أن تتغير ، ولكنها أيضا برنامجاً يعرض تغييرات . وليس هناك عالم ذو قطب واحد ولا عالم ذو قطبين . وادراك ذلك ينبغي أن يشجع الجميع على اتخاذ مواقف بنّاءة وواقعية في جهد مشترك لجعل العالم مكانا أكثر سلما وأكثر أمنا . ولكي نكون أكثر قرباً من استقرار ورخاء يقومان على التعايش ونزع السلاح وعلى تكامل جديد يستند إلى أسس ديمقراطية ، من الضروري أن نضع في الاعتبار جميع ما يوجد من العوامل والعلاقات في العالم .

إن نزع السلاح هو جزء لا يتجزأ من جميع الإجراءات المعاصرة ، ولا شك أن التغيرات الايجابية في العلاقات السياسية تعجل التقدم في هذا الميدان أيضا . وبعد انهيار نظام يقوم على نظرية التوازن العسكري ، نحن اليوم أقرب من أي وقت مضى من إنشاء أسس جديدة ينبغي أن تستند إلى نظام سليم من الأمن غير المنقوص للجميع . لقد حان الوقت لوجود مفهوم جديد للأمن الدولي ينبغي أن يصبح قيمة دائمة للسلم

والاستقرار الدوليين ، ولا سيما منذ التقدم التكنولوجي الهائل في الميدان العسكري لم يجلب معه مزيداً من الامن .

ان هذا المؤتمر هو هيئة تفاوضية تمثيلية وينبغي لها أن تتناول على نحو فعال وحاسم قضية انجاز المهام وتحقيق الاهداف المحددة لها . ان مشاكل نزع السلاح المدرجة في جدول الأعمال العالمي اليوم لها وجود أكثر من أي وقت مضى في تاريخ العلاقات الدولية - وهي عملية سياسية وتفاوضية على السواء . وينبغي اتباع نهج شامل في جميع ميادين نزع السلاح - النووي والكيميائي والتقليدي - والنتائج الايجابية التي أحرزت حتى الآن في المفاوضات ، ولا سيما نتائج المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والنتائج المحققة في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ينبغي أن تكون حافزا لجهود هذا المؤتمر .

ومما لا يقبل الجدال أن تحرير العالم من رعب أسلحة التدمير الشامل هو مهمة ذات أولوية من مهام هذا المؤتمر . فمن الطبيعي ومما يمكن تبريره أن تكون قضايا نزع السلاح النووي بندا ذا أولوية من بنود جدول أعمال هذا المؤتمر . فلا شك ، على سبيل المثال ، أن وقف جميع التجارب النووية هو أحد الاهداف الاكثر الحاحا التي ينبغي بلوغه في هذا المؤتمر .

اننا نؤيد المفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح النووي ، ولكنها لا يمكن أن تحل محل المفاوضات والاتفاقات المتعددة الاطراف . لقد تم التوصل الى توافق واسع في الآراء في هذا المؤتمر ذاته بشأن ضرورة تكثيف المفاوضات الخاصة بحظر التجارب النووية ، ونعتقد أنه لا ينبغي التردد في هذا الصدد ، ومن باب أولى أن المعارف والادوات العلمية والتكنولوجية الحالية تجعل من الممكن تحقيق مستوى رفيع من السلامة في مسائل الرقابة والتحقق . وترى يوغوسلافيا أن وقف التجارب النووية من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية سيسهل التوقيع على اتفاق شامل بشأن حظرها . ونتائج مؤتمر التعديل الذي عقد في نيويورك معروفة تماماً ، ونحن نؤيد الاتفاق على أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في اطار مؤتمر نزع السلاح .

وفيما يتعلق بالأولوية الاخرى لهذا المؤتمر - الاسلحة الكيميائية - فإن مصلحة يوغوسلافيا ، ونستطيع أن نقول مصلحة حركة عدم الانحياز كلها ، هي أن تتخذ خطوة حاسمة الى الامام نحو اعتماد اتفاقية عالمية وشاملة في هذا الصدد . ونحن ندرك أنه ينبغي حل عدد من المشاكل السياسية أساساً في أقرب وقت ممكن ، لان أي تقدم أساسي في المفاوضات بشأن الاتفاقية يتوقف عليها . ونود أن يجري دراسة هذه القضايا والبت فيها في دورة استثنائية لهذا المؤتمر على المستوى الوزاري كلما رئي أن مثل هذه

الدورة يمكن أن تسهم في اعتماد الاتفاقية . ونحن على ثقة بأننا جميعا نتفق على ضرورة وضع نهج عالمي لهذه الاتفاقية - ان أمكن ذلك قبل دخولها حيز النفاذ . هذا هو الهدف الرئيسي للاقتراح الذي قدمته يوغوسلافيا في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأخيرة المكرسة لنزع السلاح ، وهو أنه ينبغي فورا بعد الوصول الى اتفاق بشأن الاتفاقية ، عقد مؤتمر خاص تحت رعاية الأمم المتحدة لتمكين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من اعتماد هذه الاتفاقية والتوقيع عليها .

ومن المهم للغاية أن تكون هذه الاتفاقية صكا هاما وجذابا بقدر كاف يمنح مزيدا من الأمن لجميع الموقعين . وأعتقد أنني أشارككم جميعا رأيكم عندما أقول إنه لدى دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، ينبغي أن يدخل حيز النفاذ أيضا حظر شامل للأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك حظر استخدامها . وآمل أنني لن أبالغ اذا قلت إن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية اعتمد بالمعنى السياسي منذ سنتين في اعلان باريس ، وهو سبب اضافي في أنه ينبغي أن يصاغ الحظر في الاتفاقية بحيث تزال جميع الأسلحة الكيميائية مرة واحدة والى الأبد ، ولا تجعل أبداً مشروعة مرة أخرى في ظل أية ظروف .

وفيما يتعلق بحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فقد ظهر أن هذه المسألة تتعلق بالأحداث الحالية الى أقصى درجة بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية والطلب المعقول للمجتمع الدولي بضرورة أن يستخدم الفضاء الخارجي للأغراض السلمية دون غيرها . اننا لا ينبغي أن نسمح أن يمتد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي حيث أن من مصلحة الجميع أن تستخدم معظم الانجازات العلمية والتكنولوجية في هذا الفضاء الذي لا نهاية له لحل المشاكل الأساسية المعيشية والانمائية للانسان ، ولا سيما في البلدان النامية . لقد قدمت حتى الآن خلال العمل الذي يقوم به هذا المؤتمر مقترحات ومبادرات عديدة بشأن توسيع نطاق النظام القانوني وتعزيز الأمن وزيادة شفافية أنشطة الفضاء وبشأن تدابير بناء الثقة . ونحن نعتبر كل ذلك اسهاما قيما في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ونظرا لأن عددا متزايدا من البلدان يكتسب القدرة التكنولوجية اللازمة لأنشطة الفضاء ، يصبح طابع هذه القضايا المتعدد الأطراف متزايد الأهمية على الدوام .

وفي سياق التنمية الكلية ، هناك حاجة متزايدة الى اتباع نهج معقد في معالجة مشكلة الحد من استخدام الانجازات العلمية والتكنولوجية للأغراض العسكرية ، لأن الطلبات والاحتياجات المتعلقة بتوجيهها نحو الأغراض السلمية يجري التركيز على أهميتها بشكل متزايد كما تتزايد مبرراتها . ان اتباع نهج غير معوق لجعل هذه الانجازات تستخدم للأغراض السلمية هو أمر له أهمية جوهرية للتنمية الاقتصادية ، وقد

أكد ذلك على النحو الملائم السيد بيريز دي كوييار في الرسالة التي وجهها إلى هذا المؤتمر عند افتتاح هذه الدورة .

طوال سنوات عديدة ، شهد هذا المحفل جهودا متعددة الأطراف وأيضاً ثنائية لانهاء سباق التسلح ولنزع السلاح . ويوغوسلافيا موقفها واضح: في عملية نزع السلاح يرحب بكل جهد ، بصرف النظر عما اذا كان من جانب واحد أو ثنائي أو اقليمي أو عملا عالميا يسهم في تحقيق هدف نرمي اليه جميعا - عالم بلا أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل ، عالم به مخزونات ضئيلة من الاسلحة التقليدية ذات طابع دفاعي بحت ، عالم به أقصى قدر من الأمن وأدنى قدر من التسلح . والى أن يتحقق هذا الهدف ، ستؤيد يوغوسلافيا الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ، على أي مستوى كانت ، أو في أي جزء كان من العالم .

ونحن على اقتناع بأن الامكانيات الناشئة عن العلاقات الحالية في العالم ، وكذلك عن التغيرات في مجتمعات كثير من البلدان ، هي أكبر بكثير مما يظهر في المفاوضات . ومن أجل التحرك على نحو أسرع ، لا ينبغي لنا انتظار تنازلات الآخرين ولكن ينبغي لنا جميعا معاً أن ندخل ، بقدر أكبر من الشجاعة ، في علاقات تفاعل ومفاوضات . ومن الجلي أن في نهاية الحرب الباردة ، اشتدت الحاجة الى محادثات جوهرية ومتسمة بالمسؤولية والى قرارات بشأن تدابير نزع السلاح - على نحو متناقص في اطار دائرة ضيقة من الدول ، بل على الأصح كجهد جماعي لبناء توازن جديد للمصالح والقيم والبواعث ، يكون فيه لهذا المؤتمر دور وأهمية لا يمكن تفاديهما .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن استهز هذه الفرصة لاحاطتكم علما بما يلي فيما يتعلق بالبيان الذي ألقاه وزير خارجية هنغاريا ، السيد جيزا يزينسكي ، منذ أسبوعين في هذا المؤتمر ، بشأن قضية صفقة الاسلحة غير المشروعة بين هنغاريا ويوغوسلافيا ، نظرا لأن عددا من الممثلين في هذا المؤتمر أعربوا عن رغبتهم في أن يحاطوا علما على النحو الملائم بشأن هذا الموضوع .

كان تصدير الاسلحة غير المشروع من هنغاريا إلى يوغوسلافيا موضوع اتصالات مكثفة بين الحكومتين . وقد طلبت حكومة يوغوسلافيا إجراء تحقيق شامل لتحديد الوضع الحقيقي للأمور . وكان رد الفعل الأول للجانب الهنغاري هو إنكار أي صلة له بصفقة الاسلحة غير المشروعة . وكان لا يمكن للجانب اليوغوسلافي قبول هذا الموقف ، حيث ان لديه ما يثبت عكس ذلك ، ووصف صفقة الاسلحة بأنها انتهاك لسيادة يوغوسلافيا ، وتدخل في شؤونها الداخلية وعمل يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وفيما بعد أصدرت الحكومة الهنغارية ، في بداية شباط/فبراير ١٩٩١ ، بيانين يعترف فيهما بصفقة الاسلحة ولكن يقللان من حجمها واهميتها الى أدنى حد . وردا على ذلك ، كرر الجانب اليوغوسلافي أنه يتوقع أن يجري تحقيق وأن تحدد الحكومة الهنغارية الوقائع الحقيقية وأن تقدم المعلومات الكافية مع الايضاحات وأن تقر بمسؤوليتها .

وبناء على مبادرة هنغاريا ، قام وزير الدولة كاتونا بعد ذلك بزيارة إلى بلغراد . وقدم مذكرة رسمية أعرب فيها الجانب الهنغاري ، ضمن جملة أمور ، عن أسفه لعدم تقديمه معلومات تفصيلية إلى الجانب اليوغوسلافي ، وللتصريحات العامة المدلى بها قبل اجراء التحقيق الفعلي . وفي هذه المحادثات ، أثبت بناءً على العرض الهنغاري الرسمي أن صفقة الأسلحة غير المشروعة لم تكن صفقة تجارية روتينية من جانب شركة تصدير هنغارية ، كما لا يمكن اعتبار تحرير التجارة عذرا لما هو في واقع الأمر ، عملية تصدير أسلحة كبيرة جدا وغير مشروعة إلى يوغوسلافيا . وأثبت أيضا أن الصفقة انتهكت الاتفاق القائم بين البلدين بشأن صفقات الأسلحة المتبادلة ، وصفقات المعدات العسكرية وبيع التكنولوجيا ، الذي ينص صراحة على أنه لا يجوز اجراء مثل هذه الصفقات إلا فيما بين الحكومتين ، أو بواسطة منظمات ومؤسسات مصرح لها بذلك من قبل الحكومتين .

ومن الواضح الآن أن الأسلحة بيعت بموافقة الحكومة الهنغارية ، وأنه جرى إخفاء الأمر عمدا عن الحكومة اليوغوسلافية . وفي رأي حكومة يوغسلافيا أن هذه المسألة لا يمكن اعتبارها خطأ اداريا ولكن مشكلة سياسية تمس المصالح السيادية ليوغوسلافيا .

الرئيس: أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس . الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي ، ممثل هنغاريا ، السفير توت .

السيد توت (هنغاريا): السيد الرئيس ، ليست هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدي تحت رئاستك ، إذ أُتيحت لوزير خارجية هنغاريا فرصة الالقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح مؤخرا . ومع ذلك ، أود أن أُعرب عن ارتياحي الشخصي لرؤيتك تراس مؤتمرنا . وإني على يقين أن مهارة توجيهك ستجعلنا نحقق تقدماً في حل المشاكل التي أمامنا . وأود أيضا أن أُعرب عن ترحيبي الحار بالسيد ياسوشي آكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح الذي يشكل دائما حضوره في مؤتمر نزع السلاح دعماً معنويا لنا في محاولاتنا لمواجهة التحديات المتعددة الوجوه في ميدان نزع السلاح . وفي نفس الوقت أود أن أُعرب عن ترحيبنا القلبي وتهانينا لعضوات رابطة

النساء الدولية للسلم والحرية ، وللمشتركات في التجمع السنوي للنساء الحاضرات في قاعة هذا الاجتماع ، وأيضا لزميلاتنا ، في عشية اليوم الدولي للمرأة .

لقد انعقد الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية السياسية لمنظمة حلف وارسو في بودابست في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ . ويشرفني ، باعتبار ذلك جزءاً من مهمة البلد المضيف التقليدية ، أن أُقدم الى مؤتمر نزع السلاح "بيان الدول الأعضاء في معاهدة وارسو" الوارد في الوثيقة CD/1071 . ونحن على اقتناع أن البيان له أهمية تاريخية . ويعبر هذا البيان عن القرار الذي اتخذته الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، واضعة في اعتبارها التغيرات الاساسية التي حدثت في أوروبا ، ومتصرفة بصفتها دولاً ذات سيادة ومتساوية ، بحل الهيئات والهياكل العسكرية للمعاهدة بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ . وإذ أتحدث باسم جمهورية هنغاريا ، اسمحوا لي بأن أُشرككم في آراء حكومتي بمناسبة هذا الحدث .

ان مهمة مكانة معاهدة وارسو ودورها في السنوات الخمس والثلاثين الاخيرة سوف تكون بالطبع مهمة هائلة لجيل من المؤرخين . وربما يكون من الصعب للغاية في هذه المرحلة الوصول إلى تقييمات مشتركة . وفي نفس الوقت ، لدينا مهمة عاجلة تتمثل في مواجهة تحديات هذه الأيام وحتى أسئلة الغد . وبناء عليه ، فإن الاتجاه الرئيسي الذي ينبغي لنا أن نركز فيه جهودنا هو خلق شكل وهيكل جديدين للعلاقات يستجيب للمتطلبات الديمقراطية ويحترم أيضا السيادة في ميدان نزع السلاح .

بعد ما يزيد عن نصف قرن ، هناك أوروبا كاملة وحرة تستطيع أن تحدد مستقبلها بنفسها . وسيحل محل العلاقات المفتعلة والجبرية تعاون طبيعي وصحي . إن تحطيم الحواجز السياسية سيفسح الطريق لتفسير أوسع للتكامل الاوروبي . ومن الجلي أن مفهوم الاستراتيجية ذات القطبين الذي اتسمت به قارتنا طوال عقود في طريقه إلى الزوال أيضا ، وأن موقفا جديدا آخذ في الظهور ينبغي فيه لكل بلد أن يعيد تقييم متطلبات أمنه . وهنغاريا أيضا ليست مستثناة من ذلك .

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بانه لم يعد من الممكن بناء سلم واستقرار يدومان طويلاً على أساس تحالفين عسكريين متضادين . واتجاه الاجراءات الاوروبية يشير إلى نظام أمن تعاوني يقوم على المصالح المشتركة والمشاركة في القيم الديمقراطية . ونتصور أن هذا النظام هو مجموع جميع المنظمات والمعاهدات ، وانه التعبير عن الاحترام الكامل للالتزامات الدولية القانونية والسياسة . والقرار الرسمي بشأن حل المنظمة العسكرية لمعاهدة وارسو ليس إلا بداية طريق طويل . والمرحلة التالية ينبغي

بلوغها في عام ١٩٩٢ في اجتماع هلسنكي المعني بمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وهذا الاعتقاد هو الذي وجه أنشطتنا في مفاوضات القوات التقليدية في أوروبا في فيينا . ونرى أن هذه المعاهدة تضع نهاية لعصر المواجهة والانقسام وأنها توفر ، مع ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة الشروط المطلوبة لاتباع نهج جديد فيما يتعلق بالأمن في أوروبا .

إن تفكك الروابط السابقة لا ينبغي بالتأكيد أن يؤدي إلى أن تصبح أوروبا الشرقية مصدرا محتملا لعدم الاستقرار . وبالطبع ، ان الصعوبات المتعلقة بإنشاء اقتصاد سوقي ، وظهور مشاكل معنوية وسياسية مع تحوّل مجتمعاتنا إلى نظام ديمقراطي حقيقي ، وأيضا مشاكل الأقليات القومية الموروثة تاريخيا ، هي أمور ربما تؤدي أحيانا إلى توتر العلاقات بين هذه البلدان . وان للتعاون الإقليمي القائم على التجاور الجغرافي والمساواة والمصالح المتبادلة ، دور هام يلعبه في هذا الصدد . وقد تصلح المبادرة الخماسية أي التعاون بين بولندا والجمهورية الفيدرالية التشيكية والسلوفاكية وهنغاريا كمثال يوفّر إطارا للعمل المشترك في أكثر الميادين تنوعا .

وبهذه الروح نجري مفاوضات ثنائية مع الدول الأطراف الأخرى في معاهدة وارسو لاعادة النظر في الاتفاقات التي شكلت أساس علاقاتنا والاستعاضة عنها بصكوك جديدة تعبر عن المتطلبات الأوروبية الحالية . ونحن نسعى أيضا إلى شركة قائمة على المساواة بين الأطراف في اطار الأمن العسكري ، ولكننا نراعي بدقة حق كل دولة في اختيار ترتيبات الأمن الخاصة بها .

وأعتقد بأنه يتضح من بيان اللجنة الاستشارية السياسية أن هذا القرار سيكون له آثار بعيدة المدى في العلاقات بين هنغاريا وجيرانها ، وفي التعاون الأوروبي ، وفي سياق أوسع أيضا . وتحليل هذه الآثار وإعادة تقييم البديهيات السابقة هي مهمة لا تنجز في فترة أسبوعين . وفي رأينا أن قرار حل المنظمة العسكرية لمعاهدة وارسو تترتب عليه أيضا آثار على أعمال مؤتمر نزع السلاح . وربما يؤثر على تفسير قضايا معنية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، ولا اشك في أنه سيولد أيضا بعض الأفكار الجديدة حول ما إذا كان ينبغي للحاجز الخيالي القائم بين مجموعات البلدان المختلفة في هذا المؤتمر أن يكون أكثر متانة مما كان حائط برلين نفسه .

وختاما ، وبالإشارة إلى البيان الذي ألقاه توا سفير يوغوسلافيا الموقر ، لا يسعني إلا أن أكرر استعداد حكومتي ، الذي أُعرب عنه في بيان وزير خارجية جمهورية هنغاريا منذ أسبوعين في مؤتمر نزع السلاح ، للتعاون على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو في سياق عالمي أوسع مع الدول الراغبة في حل المشاكل ذات الصلة بالتجارة الدولية للاسلحة .

الرئيس: أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إليّ . الكلمة الآن لممثل استراليا ، السفير او سوليفان .

السيد او سوليفان (استراليا): السيد الرئيس ، نظرا لان هذه هي أول مناسبة أتحدث فيها خلال فترة رئاستكم لمؤتمرنا ، اسمحوا لي بأن أُعرب عن مدى تقديرنا لجهودكم ولما يقدمه وفدكم باستمرار من اسهام عملي وفعّال . وأود أيضا أن أُعرب مثل زملائي عن مدى سعادتي بحضور السيد آكاشي معنا اليوم .

ويسعدنا ان نرحب بعودة النساء الحاضرات اليوم في شرفة الجمهور واللاتي اجتمعن هنا ، كما يفعلن كل عام ، للاحتفال بيوم المرأة الدولي ولتخصيص أربعة أيام للمناقشة والتفكير بشأن القضايا ذات الصلة بمساعينا المشتركة من اجل تعزيز السلم والامن الدوليين .

ونعرب عن تقديرنا الخاص لمنظمي هذا الاحتفال السنوي ، وهم الرابطة الدولية للنساء من اجل السلم والحرية . وقد أنشئت هذه الرابطة في نيسان/ابريل ١٩١٥ ، نساء من البلدان المحاربة وغير المحاربة على السواء ، احتجاجا على مذبحة الحرب العالمية الاولى ، وهذه الرابطة هي واحدة من اقدم المنظمات غير الحكومية ، التي لا تزال تعمل بنشاط من اجل تعزيز السلم في هذه الأيام .

لقد ابرز نزاع الخليج بشدة الآثار المشؤومة التي تترتب على النزاع المسلح بالنسبة للشعوب والعالم الذي يعيشون فيه . لقد جلبت هذه الحرب آثاراً مدمرة على البيئة سيستغرق اصلاحها سنوات ، إن لم يكن عقوداً .

وبناء عليه ، يكتسب الموضوع الذي سيتناولنه هنا في جنيف في عام ١٩٩١ أهمية خاصة . فتحديد الاسلحة والبيئة يمثلان قضيتين من أخطر القضايا التي تهم حاليا قلق المجتمع الدولي وكل عضو من أعضائه . والتطورات في ميدان الاسلحة والبيئة يمكن أن يكون لها أيضا صلة مباشرة بالضلع الثالث في ثالوث القضايا التي لها أهمية دولية

اليوم ، وهي قضية التنمية . وبناء عليه ، ستكون هذه المناقشات ذات أهمية كبيرة لقاعدة جماهيرية عريضة .

إن ازمة الخليج تذكرنا مرة أخرى بالطابع الفجائي نسبياً للظروف التي تجد فيها الدول نفسها مدفوعة إلى حل قضايا العدوان والمنازعات بالوسائل العسكرية ، وتعمل في نفس الوقت ، وربما يقول البعض إنها تعمل على نحو متناقض ، من خلال هيئات مثل مؤتمر نزع السلاح من أجل تطبيق عقيدتنا المشتركة وهي أن عالما مستقرا فيه عدد أقل من الاسلحة سيكون مكانا اكثر أمنا وسلما .

إن عالما يخضع لمجموعة متزايدة من القواعد العالمية التي تستهدف تخفيض الاسلحة تدريجيا أو ازالتها ، سيسهم اسهاما أساسيا في تعزيز السلم والاستقرار وصونهما . ومع ذلك ينبغي ، لكي تنفذ وتحترم مثل هذه القواعد على نحو فعال ، أن تكون قائمة على مبادىء المساواة في الحقوق والالتزامات .

إن النساء يقترن بتاريخ طويل ومؤلم في كثير من الاحيان من الكفاح من أجل تحقيق المساواة في الحقوق والفرص . وبقيامهن بذلك ، لم يتهربن من مسؤولياتهن في تحمل التزامات متساوية .

وان احدى القضايا التي تهم الحكومة الاسترالية بوجه خاص والتي ادلينا بشأنها بعدد من البيانات في الأمم المتحدة ، وتهم معها أيضاً نيوزيلندا وكندا ، هي تحسين وضع المرأة في أمانة الامم المتحدة .

إن المساواة للنساء هي مسألة تتعلق بالحقوق الاساسية للانسان والعدل الاجتماعي ، على نحو ما تنص عليه المادة ١ من ميثاق الامم المتحدة . وبناء عليه ، ربما توقع البعض أن تكون الامم المتحدة والمنظمات الوثيقة الصلة بالامم المتحدة في طليعة الجهات التي تجعل من المساواة في الحقوق حقيقة واقعة . وللاسف ، فإن هذا الدور لا يظهر في هيكل امانتها .

لقد ورد في البيان المشترك لكندا واستراليا ونيوزيلندا الذي ألقي أمام الامم المتحدة في نيويورك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ما يلي:

"إن مشاركة النساء على قدم المساواة في أعمال الامانة هو أمر حيوي لادارة هذه المنظمة على نحو فعال . وينص الميثاق على أعلى معايير للفعالية والكفاءة والنزاهة . ولا يمكن تحقيق ذلك اذا أحبطت مواهب جانب كبير من العاملين بدلا من أن تُنمّى . واذا كان اسهام النساء لا يزيد عن ٣٠ في

المائة تقريبا من العاملين في الفئة الفنية ، ويقل عن ذلك كثيراً في المستويات الاعلى ، لا يمكن أن يكون هناك مجالاً نقول إنه يجري الاستفادة من مواهبهن استفادة ناقصة . واذا لم تدرج النساء ضمن صانعي القرارات ، سيؤدي ذلك إلى اهمال أو تجاهل حاجة الى النساء وامكانياتهن للاسهام . ومن أجل تحقيق فعالية مختلف برامج الامم المتحدة ، ينبغي أن يكون للنساء مكان هام في المراكز القيادية" .

وتؤكد أحدث الاحصاءات الاجمالية في الامم المتحدة (الوثيقة A/45/541) أن تمثيل النساء لا يزال ناقصاً في المجموع الكلي لعدد الموظفين الفنيين . وهن يمثلن الآن ٣٠ في المائة تقريبا من الموظفين الفنيين . وخلال السنوات العشرة الماضية ، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في الوظائف الفنية بأقل من ١ في المائة . وهذا رقم لا يدعو الى الفخر ، اذا وضعنا في الاعتبار أيضا أن معظم التقدم كان في المستويات الادنى والمتوسطة . وسيكون اختبارا لحسن نية الامم المتحدة أن يُرى ما اذا كانت هذه النساء ستقدم في وظائف الرتب الاعلى خلال السنوات القليلة القادمة .

إن المنظمة تظهر الى أقصى درجة عند مستوى المديرين وما أعلاه حيث يتخذ كثير من القرارات الهامة . ومما يدعو الى القلق البالغ أن المرأة ليست ممثلة تمثيلا أفضل هنا ، بما في ذلك في ادارة شؤون نزع السلاح . ومن ناحية أخرى ، فإن المرأة ممثلة تمثيلا جيداً في ادارة شؤون نزع السلاح عند المستويين ف ـ ٥ و ف ـ ٤ . ونعتقد أن هذا أمر يبشر بالخير للمستقبل . وفي هذا السياق ، حثت الجمعية العامة الامين العام على منح أولوية لزيادة نسبة مشاركة النساء في الوظائف عند مستوى مد ـ ١ وما أعلاه الى ٣٥ في المائة في اطار النسبة الكلية لمشاركة النساء في النسبة البالغة ٣٥ في المائة من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي بحلول عام ١٩٩٥ .

وفي حنيف ، نلاحظ أن من بين الوظائف الفنية الست هناك وظيفة واحدة فقط تشغلها امرأة . وهذا أقل بكثير من هدف الـ ٣٠ في المائة الذي حددته الامم المتحدة لنفسها لعام ١٩٩٠ في القرار ١٨٥/٤٤ جيم ، هذا بصرف النظر عن الهدف البالغ ٣٥ في المائة الذي حددته الجمعية العامة لعام ١٩٩٥ في قرارها ١٢٥/٤٥ والذي لا يبين المستوى الكلي لتمثيل المرأة في ادارة شؤون نزع السلاح .

إن الارقام تتحدث عن نفسها . واسمحوا لي بأن اختتم تعليقي الموجز بملاحظة ان المشاكل التي تواجهها المرأة في أمانة الامم المتحدة ليست هي الوحيدة . وهي تظهر في وظائف الخدمات المدنية وفي المنظمات الدولية الاخرى في جميع أنحاء العالم . إننا ندرك أيضا أن احد العوامل التي تعوق تحقيق المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة في وظائف الامانة هو عدم رغبة كثير من الدول الاعضاء في الامم المتحدة في

ترشيح النساء للوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي . وبناء عليه ، فإن مسؤولية اصلاح وضع عدم المساواة للمرأة في الامم المتحدة والهيئات التابعة لها هي مسؤولية تقع على عاتقنا جميعا . واستراليا عاقدة العزم على مواصلة القيام بدورها في تنفيذ هذا الالتزام الذي نشارك فيه جميعا بصفتنا دولا أعضاء وبصفتنا مسؤولين رسميين .

ثم أعود إلى جوهر موضوع هذا الاسبوع وهو "الاسلحة والبيئة" فأود أن أدلي بعدة ملاحظات تتعلق بالعمل الذي نقوم به هنا في هذا المؤتمر .كما تتذكرون ، عندما تحدثت في الجلسة العامة في ١٤ شباط/فبراير ، قلت إن استراليا ترى ، أن تدمير الاسلحة الكيميائية الموجودة ينبغي أن يتم على نحو مأمون بيئيا وأن أحكام الاتفاقية ينبغي أن تصاغ على يوضّح التزامنا الجماعي بإجراءات مأمونة بيئيا .

ان تدمير الاسلحة الكيميائية ليس مجرد هدف سياسي وأمني ؛ انه أيضا هدف بيئي . فالاسلحة الكيميائية الموجودة عالية السمية وأكالة وتهدد مع الوقت بالتسرب حتى من أشد الاوعية صلابة . وهناك قصص عديدة عن تسرب الاسلحة الكيميائية المخزونة أو الاسلحة الكيميائية المتبقية من منازعات سابقة كُدّست أو تم التخلص منها دون تدميرها على نحو فعال أو مأمون . وهكذا عندما تدخل اتفاقية الاسلحة الكيميائية حيز النفاذ سوف تقدم فوائد بيئية ايجابية بأن تضمن أن لا يواجه العالم في المستقبل أخطاراً بيئية من استخدام الاسلحة الكيميائية أو من مجرد تسربها على نحو عرضي أو غير مقصود . والحكومة الاسترالية تؤيد الاقتراحات التي قدمتها الولايات المتحدة بشأن التدمير المأمون لمخزونات الاسلحة الكيميائية الموجودة . ونحن نؤيد أيضا الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي في الاضطلاع بأنشطة مشابهة . ونرحب بنصوص اتفاقهما الثنائي ونتطلع الى اتاحة قبول نفس هذا الالتزام على نحو متعدد الاطراف من خلال استكمال الاتفاقية .

ومسألة الفوائد البيئية لتحديد الاسلحة هي مسألة تسترعي اهتماما سياسيا متزايدا . والعكس صحيح أيضا: لقد أظهر التسرب العشوائي للنفط وتدمير آبار النفط في حرب الخليج التكاليف والاخطار البيئية للاسلحة ولانتاج الاسلحة وصناعتها واستخدامها . وتشكل هذه الاحداث تذكرة حديثة وقوية بالاخطار التي توجدها المنازعات المسلحة على تراثنا البيئي المشترك . وستواصل استراليا على نحو فعال الدور الذي تقوم به في السعي عن ايجاد التزامات متفاوض عليها ومتفق عليها على نحو متعدد الاطراف ، تكون ملزمة قانونيا لمنع مثل هذه الاخطار وحماية بيئتنا . ويشكل دور المنظمات غير الحكومية مثل رابطة النساء الدولية من أجل السلم والحرية اسهاما قيما في هذه الجهود .

الرئيس: أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . الكلمة الآن لممثل بيرو ، السيد كالديرون .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): أشكرك ، يا سيادة الرئيس . ان وفدي جد سعيد لرؤيتك تشرف على عملنا . فالسويد بلد له سجل ناصع في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، إذ قدم في أكثر من مناسبة اسهاماً حاسماً في التقدم المحرز في هذا المجال . وبناء عليه ، أعرب عن تقديري للسويد ونكرر مساندتنا لك في مهمتك الدقيقة . وانه ليسعدني جدا أيضا أن أعرب عن شكر وفدي للسفير راسابوترام الموقر من سري لانكا للعمل الفعال الذي أنجزه في الاسابيع القليلة الماضية . ونحيي أيضا وكيل الامين العام الموقر لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي أكاشي ، وكذلك السيدات المحترمات الموجودات هنا اليوم واللاتي سيبدأن غدا بحث في العلاقة بين الاسلحة والبيئة .

ويرى وفدي أن هناك بلا شك صلة مباشرة بين سباق التسلح والتهديدات الموجهة الى سلامة كوكبنا البيئية . وهذا هو السبب الذي جعل بيرو تقترح في آب/أغسطس من العام الماضي أن تدرج في الاتفاقية المقبلة لحظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها مجموعة من أحكام محددة تتعلق بحماية البيئة وتنظيفها ، ولاسيما خلال عملية تدمير الترسانات الكبيرة للاسلحة الكيميائية . ويرد اقتراح بيرو هذا في الوثيقة CD/1024 ، المعروضة على اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية .

وأود هذا الصباح أن أشير الى مسألة تحسين فعالية سير أعمال المؤتمر ثم ان أدلي مرة أخرى بعدد من التعليقات بشأن البند ١ من جدول أعمالنا المتعلق بحظر التجارب النووية وتقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية .

لقد اتسمت كل من اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح بسمتين أساسيتين: الرئاسة المشتركة التي تمارسها الدولتان العظميان وقاعدة توافق الآراء ، شريطة اتفاق سالف بين الرئيسين . وقد أثمرت هذه الفترة ، التي امتدت الى ما يقرب من ١٦ سنة ، أربعة صكوك متعددة الاطراف في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح وهي معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لاية أغراض عدائية أخرى .

وفي أكثر من حالة ، كان التفاوض بشأن هذه الصكوك الدولية الاربعة بعيدا عن السهولة ، كما لم يكن من السهل ارضاء جميع الوفود . وهذا هو السبب في فتح باب التوقيع للدول على أكثر من واحد من هذه الصكوك الدولية بالرغم من تحفظات أو ممانعة أكثر من دولة ممثلة في اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح أو مؤتمر لجنة نزع السلاح . ويمكن قول إنه كانت هناك انتاجية ، حتى وان كانت هذه الانتاجية لم ترض الجميع . ولدينا هنا هذه الصكوك الدولية الاربعة التي تشهد على وقت حل فيه تحديد الاسلحة بالفعل ، باعتباره تحديداً لميادين التنافس العسكري بين الدول العظمى محل الجهود المتعددة الاطراف الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل الذي يخضع لتحقق دولي فعال .

وكانت إحدى أهم نتائج الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، هي انها أعلنت ، في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية ، لجنة نزع السلاح ، آنذاك المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد ، واستبدلت واحدة من السمتين المشار اليهما أعلاه وأوضحت الأخرى ، لجعلهما أكثر ديمقراطية وبالتالي غير تمييزيتين . وأنا أشير هنا ، أولا ، الى تعاقب الرئاسة بين جميع أعضائها ، وثانيا، إلى قاعدة توافق الآراء في ادارة أعمالها . ولا يمكن قول إنه كان هناك تعويض عن الغاء الرئاسة المشتركة . ولا يمكن أيضاً مع ذلك انكار أن القاعدة المبينة في الوثيقة الختامية أوجدت مجالا أفسح الطريق بعد ذلك لاجماع على جميع المواضيع - ربما باعتبارها طريقة منصفة لمراعاة مبدأ العالمية الضروري في اتفاقات نزع السلاح .

وعندما اعتمدت لجنة نزع السلاح نظامها الداخلي في اجتماع ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٩ (المسجل في الوثيقة CD/PV.15) ، اضطر الرئيس في ذلك الوقت لأن يسجل في المحضر ما فهمه من أن توافق الآراء سوف "ينطبق على أية هيئات فرعية قد تنشئها اللجنة" . وبعبارة أخرى ، فإن قاعدة توافق الآراء التي تفهم باعتبارها اجماعاً ، امتدت إلى قرارات الهيئات الفرعية التي هي في الواقع الهيئات المعهود إليها بعمل المفاوضة الحقيقي . وصحيح أن ما فهمه رئيس لجنة نزع السلاح كان أيضا موضوع توافق في الآراء سابق نبع من المشاورات غير الرسمية . ورغم ذلك ، مع امتداد هذا التفسير الشامل لتوافق الآراء إلى جميع أعمال مؤتمر نزع السلاح ، بما في ذلك الهيئات الفرعية ، ربما يكون قد وضع عن غير قصد حد لامكانيات هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف .

فلنلق نظرة على النتائج . لم يستطع حتى الآن هذا المحفل التفاوضي في شكله الجديد ، خلال السنوات الاثنتي عشرة من وجوده ، إبرام معاهدة واحدة أو اتفاق واحد

لنزع السلاح بشأن أي من البنود الثمانية الواردة في جدول أعماله . ونحن نتفاوض بشأن البند المتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية فقط . وهناك أربعة بنود أخرى يجري مناقشتها في هيئات فرعية ، رغم أنه لا يوجد اجماع حتى على مناقشة البنود الثلاثة المتبقية المتعلقة بقضايا لا تقل أهمية عن نزع السلاح النووي ، ومنع الحرب النووية والبرنامج الشامل لنزع السلاح . وفي المفاوضات الوحيدة الجارية حاليا ، نلاحظ الصعوبات المتعلقة بالوصول إلى اجماع ، حتى فيما يتعلق بمسائل أقل أهمية لمستقبل الاتفاقية .

كيف يمكن أن نفسر ضآلة هذه النتائج؟ كيف يمكن أن نحسن انتاجية مؤتمر نزع السلاح؟ ان ما يجري مناقشته هنا ليس الدعوة الديمقراطية في جوهرها الى مبدأ توافق الآراء الذي يُفهم باعتباره اجماع أعضاء المؤتمر البالغ عددهم حاليا ٣٩ عضوا . ولكن ، هل ينبغي أن تطبق قاعدة توافق الآراء في كل مكان؟ وما هي الغايات وأين الوسائل؟ يبدو لنا أن من المستصوب التفكير خلال المشاورات الرسمية التي يجريها حاليا السفير كمال في امكانية اعادة بحث قاعدة توافق الآراء فيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية . وتماما كما كان هناك حسن نية في عام ١٩٧٩ للاتفاق على تفسير للمادة ١٨ من النظام الداخلي فيما يتعلق بالهيئات الفرعية ، كذلك يمكن أن تكون هناك درجة من المرونة لتلافي التوقف التام في عمل الهيئات الفرعية أو تشويهه . وعلى أي حال ، فإن تفسيرا تقييديا تستبعد منه الهيئات الفرعية يمكن أن يؤدي الى جعلها أكثر قوة وإلى مزيد من الاهتمام من جانب الوفود بأن تسحل في جلسة المؤتمر العامة المواقف الوطنية التي لا يمكن أن تسود في الهيئات الفرعية . وبعبارة أخرى ، سيكون ذلك مسألة تحسين انتاجية المؤتمر دون الاضرار أساسا بمبدأ توافق الآراء في صنع القرارات وادارة أعماله ، مع اعطاء الهيئات الفرعية في نفس الوقت مزيداً من حرية التصرف .

لقد سجل بالفعل رئيس وفدنا ، السفير ريفيرو ، موقف بلدي بشأن البند ١ من جدول الأعمال خلال شهر شباط/فبراير . وأود أن أؤكد فقط أنه مهما كان اسهام اللجنة المخصصة هذا العام ، فالحقيقة هي أنها لا تزال مع ذلك بلا ولاية تفاوضية وأن هذا الوضع لا يساعد على تحسين انتاجية مؤتمر نزع السلاح ولا ينبغي ادامته .

لقد أحاط وفدي باهتمام كبير علماً بالتقرير الذي قدمه فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الوارد في الوثيقة CD/1065 . وتؤيد بيرو هذا الجهد المتسم بطابع تقني بارز والذي يهدف إلى وضع اللمسات النهائية لجانب أساسي للآلية المقبلة للتحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية . وهذا هو سبب تشديد بيرو على أهمية تلافي إنفاء

صبغة سياسية على هذا الفريق ، لعدم تشويه الاختبار الهام الجاري القيام به . إن ما يُنمح بأن يفعله المؤتمر هو بحث مدى إمكان تحسين ولاية فريق الخبراء العلميين وكيفية ذلك بحيث تتمشى جهوده مع عمل اللجنة المخصصة للبند ١ . وينبغي توجيه جهودنا ، بدون تعقيد الأمور ، نحو ضمان أن يتناول فريق الخبراء العلميين جوانب تقنية أخرى تتعلق أيضاً بالتحقق .

وقبل ان اختتم كلمتي ، أود أن اسجل شكر بلدي لحكومة النمسا على الدعم التقني القيّم الذي يمكّن خبراء بيرو من الاشتراك في الاختبار التقني الثاني (GSETT-2) . ولدى بيرو خبرة في هذا المجال ، نظرا للتقلبات الجغرافية فيها ، هذا إلى جانب كون أن ليما هي مقر المركز السيزمولوجي الإقليمي . ومن ثم فإن تعاون النمسا مناسب للغاية ويحظى بتقدير كبير .

الرئيس: أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس . وبذلك تختتم قائمتي للمتحدثين هذا اليوم . هل يريد أي عضو آخر القاء كلمة؟ أرى أن ممثل باكستان الموقر يريد ذلك .

السيد كمال (باكستان): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها إلى المؤتمر تحت رئاستكم ، اسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أُعرب عن مدى سعادتي لرؤيتكم تحتل مقعد الرئاسة وعن مدى ثقتي بأن أعمال المؤتمر ستتقدم على نحو ايجابي وبنّاء في ظل ما عهد فيكم من تفوق وامتياز .

لقد طُلب مني ، خلال الجلسة السابقة ، أن أجري مشاورات ثنائية بشأن موضوع تحسين سير عمل مؤتمر نزع السلاح وجعله فعالاً . ويسعدني أن أبلغكم بأنه خلال هذه المشاورات الثنائية ، وجدت استعداداً واتفاقا عامين على وجوب بدء عملية المشاورات غير الرسمية المفتوحة بشأن تحسين سير عمل المؤتمر وجعله فعالاً قرب نهاية دورتنا الحالية . وقد حدد أيضا عدد من رؤساء الوفود مواضيع معينة يودون أن تناقش خلال هذه المشاورات غير الرسمية المفتوحة . وأرى شخصيا أن هذه الأفكار ينبغي الاعراب عنها في المشاورات غير الرسمية المفتوحة ذاتها ، حتى تبقى العملية شفافة تماماً وحتى تتاح فرصة لجميع الاعضاء للتعليق عليها . وقد أفادتني الأمانة أنه سيتاح حيز ملائم للاجتماع الأول لهذه المشاورات غير الرسمية المفتوحة في الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ . وإني على ثقة بأن الجميع سيوافقون على ذلك . ونظرا لأهمية هذه العملية ، وكذلك إلى الحاجة مناقشات حرة وصريحة وشفافة ، فإني آمل أن تسترعي هذه المشاورات غير الرسمية المفتوحة نفس الاهتمام الشخصي من جانب رؤساء الوفود تماما كما حدث في العام الماضي .

الرئيس: أشكر ممثل باكستان ، السفير كمال ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إليّ . ونظراً للبيان الذي ألقاه توا ، اسمحوا لي بأن أسأل المؤتمر عما إذا كان هناك أي اعتراض على عقد المشاورات غير الرسمية المفتوحة بشأن مسألة تحسين سير عمل المؤتمر وجعله فعالاً قبل نهاية هذه الدورة؟ لا أرى أحداً يعترض . وأشار السفير كمال أيضا إلى أن الساعة ١٠/٠٠ من صباح الثلاثاء ١٩ آذار/مارس هو موعد مناسب ، ويبدو أنه يحظى أيضا بموافقة الدول الأعضاء .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود الآن أن أنتقل إلى موضوع آخر . لعلكم تتذكرون أنني في جلستنا العامة السابقة ، أشرت إلى نيتي في أن أعرض على المؤتمر لكي يعتمدها التوصية الواردة في الفقرة ١٥ من تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (CD/1065) المتعلقة بتواريخ دورته التالية ، وفي هذا الصدد ، أود أن أُبلغكم بأن هناك حاجة إلى مزيد من المشاورات قبل أن نتناول هذه المسألة مرة أخرى . وسوف أُبقيكم على علم بنتائج هذه المشاورات .

ولعلكم تتذكرون أيضا ، انني قمت في جلستنا العامة السابقة ، بتعميم مشروع الرسالة التي سأوجهها ، بصفتي رئيس المؤتمر ، إلى المدير العام للمنظمة الدولية للتوابع البحرية ، لدعوة هذه المنظمة إلى إرسال ممثل لها في الدورة التالية التي سيعقدها فريق الخبراء العلميين المخصص . وأشرت في ذلك الوقت ، إلى أنه إذا لم يرد أي اعتراض على ذلك قبل هذه الجلسة العامة ، سترسل الرسالة . ولم ترد أي اعتراضات إلى الأمانة ، وبناء عليه ، سأقوم بإرسال الرسالة على النحو المقترح ، علما بأن التغيير الوحيد فيها سيكون إلغاء الاشارة إلى التواريخ المبينة لدورة الفريق المخصص التالية ، وهي تواريخ ستخضع ، كما قلت بالضبط منذ لحظات لمزيد من المشاورات .

وقد عممت الأمانة ، بناء على طلبي ، الجدول الزمني للجلسات التي سيعقدها الأسبوع القادم المؤتمر وهيئاته الفرعية . وكالمعتاد ، هذا الجدول الزمني هو إرشادي فقط ويمكن تغييره عند الضرورة . وعلى هذا الأساس ، اقترح أن نعتمد الورقة غير الرسمية . وأدعو الآن ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر إلى إلقاء كلمته .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): لديّ تعليق موجز جدا على الجدول الزمني المؤقت لاجتماعاتنا في الأسبوع القادم . وبصفتي رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، أود أن أقول إننا

لم نته بعد في اللجنة من تحديد الوقت المخصص لنا فيما بين الافرقة والاليات الاخرى . وبناء عليه ، فيما يتعلق بالوقت الكلي المخصص للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، ليس لديّ أية اعتراضات بالطبع ، كما ليس لديّ أية اعتراضات على أي من البيانات الاخرى في هذا الجدول الزمني ، لكنني أود أن أقول إننا سنعقد اجتماعا للمكتب الموسّع للجنة المخصصة بعد ظهر اليوم ، في حين أن اللجنة المخصصة ذاتها ستعقد اجتماعاً غدا وربما تُجرى فيه بعض التعديلات الثانوية .

الرئيس: أشكر السفير باتسانوف على بيانه . وكما أشرت اليه ، فإن الجدول الزمني هو إرشادي فقط ويمكن تغييره ، ولذا ما زلت أعتقد بانه يمكننا ، على هذا الاساس ، ونظراً لما قاله توا رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، اعتماد الجدول الزمني . هل هناك أي اعتراض؟ لا أرى اعتراضاً .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: كما اتُّفق في الجدول الزمني للاجتماعات لهذا الاسبوع ، سيعقد المؤتمر بعد هذه الجلسة العامة مباشرة اجتماعه الثاني غير الرسمي المخصص لموضوع البند ٣ من جدول الاعمال . وليس لديّ أي عمل آخر لهذا اليوم ، وأنوي الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٤ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠